

## التأم البرلمان يبعث برسائل متناقضة لحكومة الدببية

وأضافت شلابي أنه "يجب أن نكون على قدر المسؤولية لمنح الثقة للحكومة" وذلك بعد أن انتقد العديد من النواب تعدد الدببية توسعة فريقه الحكومي المتألف من 35 عضواً.

وقالت النائب سلطنة المسماري إن حكومة الدببية موسعة ولا تراعي المدة الزمنية ومتطلبات توحيد مؤسسات الدولة وفق قولها موضحة أنها "لا أحمل الدببية مسؤولية تشكيل حكومة موسعة وأوجه لومي إلى أعضاء مجلس النواب".

وشددت المسماري على أن "حرص كل مدينة ومنطقة على أن تمثل في حكومة الدببية تسبب في خروجها بهذا الشكل".

وفي حال فشل جلسة منح الثقة، ستكون لدى رئيس الوزراء المنتخب من قبل ملتقى الحوار السياسي في الخامس من فبراير الماضي، فرصة ثانية لينظر البرلمان في حكومته في 19 مارس، وفقاً لخارطة الطريق التي اتفقت بشأنها الأطراف الليبية في جنيف.

### نواب طالبوا بتضمين

الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري لتزكية الحكومة في خطوة قد تعرقل العملية

وإذا تكرر فشل جلسة التصويت الثانية، سيؤول التصويت إلى الأعضاء الـ 75 الممثلين لملتقى الحوار السياسي وهو ما يهدد البرلمان بفقدان دوره.

واستقبل الدببية جلسة البرلمان بكلمة دعا فيها النواب إلى تغليب "مصلحة الوطن" على كل الحسابات وعدم تقويت فرصة توحيد المجلس وفق قوله.

وأكد "مسار تشكيل الحكومة لم يكن بالأمر الهين والسهّل، بل كان أصعب من صعود الجبال الشاهقة، وتعثرت وحفر، لكنه في النهاية صعود نحو القمة بلا شك".

وقبل بدء الجلسة بساعات وجّه 11 عضواً من ملتقى الحوار السياسي رسالة عاجلة إلى البرلمان تدعو النواب إلى "اعتماد خارطة الطريق وإعطاء الثقة للحكومة كحزمة واحدة، للحيلولة دون إحلال البلاد في مازق تشريعي".

وقال هؤلاء مخاطبين النواب "وانتم تجتمعون للنظر في منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية... نعلن عن رغبتنا وتأكيدنا على أهمية أن يتم اعتماد خارطة الطريق وإعطاء الثقة للحكومة عبر البرلمان الليبي ولا تضطر بعثة الأمم المتحدة إلى إحالتها مرة أخرى للجنة الحوار للمناقشة".

ولم تكن المخاوف من أن يفقد البرلمان الليبي دوره لصالح أجسام أخرى على غرار ملتقى الحوار السياسي، نواباً عن توجيه انتقادات لاذعة للدببية على خلفية مزاعم تلقي أعضاء الملتقى لرشاوى من أجل انتخابه.

سرت (ليبيا) - بعث التأم مجلس النواب الليبي لأول مرة بعد سنوات من الانقسام في مدينة سرت وسط ليبيا برسائل متناقضة لحكومة عبد الحميد الدببية، ففي حين رأى البعض أن هذا الائتلاف مؤشّر إيجابي على منح الثقة للحكومة، لا يستبعد متابعون أن تلقى نفس مصير حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج التي استلمت السلطة دون ثقة البرلمان.

وركّز عدد كبير من النواب في مداخلاتهم على ضرورة تضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري ما سيلزم الحكومة بإجراء الانتخابات نهاية ديسمبر القادم وهو ما يعارضه المؤيدون لحكومة الدببية التي قد تلجأ لتجديد الثقة من ملتقى الحوار السياسي بدل البرلمان. واستيق 45 نائبا من المحسوبين على إقليم طرابلس الجلسة باصدار بيان طالبوا فيه بضرورة تضمين الاتفاق في الإعلان الدستوري كشرط لمنح الثقة للحكومة وهي الخطوة التي يُنظر لها مراقبون كمحاولة لعرقلة العملية وإبقاء الوضع على ما هو عليه.

واتسقت مواقف بعض النواب من إقليم برقة (الشرق) مع نفس مطالب زملائهم من المنطقة الغربية (طرابلس) ما يرفع عدد المطالبين لأكثر من 45 نائبا معارضا.

ولا تقتصر قائمة المعارضين للحكومة على هؤلاء حيث ظهرت أصوات تطالب بضرورة تأجيل التصويت إلى حين الكشف عن التحقيق في شبهاة فساد ورشاوى طالت بعض أعضاء ملتقى الحوار السياسي، في حين طالب آخرون بضرورة منح حقوق برقة قبل التصويت في إشارة لعدم الرضا على توزيع الدببية للمناصب الوزارية.

وبدت الأصوات المؤيدة للدببية داخل البرلمان محتشمة ما يثير المخاوف من استعارة لعنم الأطراف التي خسرت في جنيف لفشل البرلمان في منح الثقة لتأجيل الانقسام.

وأرجع مجلس النواب التصويت على حكومة الوحدة الوطنية إلى الثلاثاء. وأعلن النائب الأول لرئيس المجلس، فوزي النويري، عن رفع الجلسة التي شهدت حضور 132 نائبا بمدينة سرت التي تربط شرق ليبيا بغربها، تمهيدا لمشاورة استجري بين النواب والدببية وذلك بعد أن هيمنت الانتقادات لتوسعة الفريق الحكومي ما يشكل عبئا ماليا كبيرا على الدولة التي تواجه تحديات اقتصادية.

وأرجع رئيس البرلمان عقيلة صالح توسعة الحكومة إلى تدخل نواب من أجل فرض آقاربهم في الفريق الحكومي داعيا إلى استدعاء رئيس الحكومة، عبد الحميد الدببية للحضور أمام النواب من أجل شرح تشكيلته.

وقالت النائب عائشة شلابي إن "الحكومة تدخل فيها عدد من النواب لإرضاء دوائرهم ويجب أن لا نلقي اللوم على الدببية".

## خمس سنوات على أحداث بن قردان: هل تونس محصنة ضد مخاطر الإرهاب

إجماع على غياب المقاربات الاجتماعية والاقتصادية رغم تطور الجهود الأمنية



### التحديات الإرهابية لا تزال ماثلة

قائلا إن "هناك عدة نقائص ثقافية وتربوية وإعلامية ودينية لمقاومة الظاهرة، علاوة عن تحسين الخطاب ضد الإرهاب واستقطاب الفئات الشبابية، بإعداد برامج تربوية ثرية".

ويجمع الخبراء والمختصون على ضرورة تصافير جهود الدولة عبر مقاربة شاملة في أبعادها التربوية والاقتصادية والاجتماعية حتى يتسنى لها محاربة الرئيس التونسي برحّل الباجي قائد السبسي في 2016.

وحددت الاستراتيجية 59 هدفا ضمن أربعة أركان: الوقاية والحماية والتتبع والرّد. وهي تفعل في إطار الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال خطط عمل وزارية.

وفي 2019، وقّع الرئيس، قيس سعيد، على الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تساهم في الوقاية من مخاطر الإرهاب وتعزيز خط الدفاع التكنولوجي والرقمي.

وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة هامة لجعل الدولة التونسية قادرة على الوقاية من التهديدات السيبرانية، والصمود في وجهها بالاعتماد على القدرات الوطنية وقيادة القضاء السيبراني الوطني وإدارته، بالإضافة إلى دعم الثقة الرقمية وتعزيز التعاون الدولي وتحقيق الريادة في المجال الرقمي.

ويرى مراقبون أن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فحسب وإنما تكون مرفوقة بإجراءات سياسية واجتماعية، يوضّحها بن نصر

لكمفحة الإرهاب، فضلا عن إعداد استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، معتبرا أن "حادثة بنقردان كانت مرحلة فاصلة في الحرب على الإرهاب".

وتم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب بصفة تشاركية، ثم اعتمادها من قبل مجلس الأمن القومي بعد الإضفاء عليها من قبل الرئيس التونسي برحّل الباجي قائد السبسي في 2016.

وحددت الاستراتيجية 59 هدفا ضمن أربعة أركان: الوقاية والحماية والتتبع والرّد. وهي تفعل في إطار الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال خطط عمل وزارية.

وفي 2019، وقّع الرئيس، قيس سعيد، على الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تساهم في الوقاية من مخاطر الإرهاب وتعزيز خط الدفاع التكنولوجي والرقمي.

وتعتبر هذه الاستراتيجية خطوة هامة لجعل الدولة التونسية قادرة على الوقاية من التهديدات السيبرانية، والصمود في وجهها بالاعتماد على القدرات الوطنية وقيادة القضاء السيبراني الوطني وإدارته، بالإضافة إلى دعم الثقة الرقمية وتعزيز التعاون الدولي وتحقيق الريادة في المجال الرقمي.

ويرى مراقبون أن مكافحة الإرهاب لا تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فحسب وإنما تكون مرفوقة بإجراءات سياسية واجتماعية، يوضّحها بن نصر

وحوال إرهابيون فجر يوم 7 مارس 2016، إقامة "إمارة تابعة لدولة الخلافة" بمدينة بن قردان على الحدود مع ليبيا، قبل أن تدخل قوات الأمن التونسي في اشتباكات معهم استمرت حتى يوم 9 مارس من العام نفسه.

وخلال الهجوم تم القضاء على 50 إرهابيا والقي القبض على 7 آخرين، فيما قتل 14 عسكريا وأمنيا ومدنيا وأصيب أحد متساكني المدينة بجروح.

ويرى مراقبون أن الهجوم كان بمثابة نقطة مفصلية في الحرب على الإرهاب، لكنه يحتاج إلى بذل جهود أكبر، وبناء استراتيجيات حول مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وأفاد مختار بن نصر العميد المتقاعد بالجيش الوطني والرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بأن "مسألة التصدي للإرهاب أخذت أبعادا كثيرة، من خلال استراتيجية المقاومة الظاهرة، وأصبح هناك عمل دؤوب لمقاومتها".

وأضاف بن نصر في تصريح لـ"العرب"، "الظاهرة لديها أبعاد ثقافية ودينية واجتماعية، وهناك خطة عمل لمكافحة الإرهاب والتوقي منه، من خلال عمل الجهات الحاملة للسلاح (قوات المؤسسات الأمنية والعسكرية)، فضلا عن العمل الاستخباراتي وتطور منظومة تامين الحدود التي يتركز فيها الجيش والحرس والجمارك".

وتابع بن نصر، لمكافحة الإرهاب وخلاياه "فقد تم بعث استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وإرساء القطب القضائي

بعد مرور 5 سنوات على تصدي القوات الأمنية والعسكرية التونسية للهجوم الذي استهدف مدينة بن قردان جنوب البلاد تزايدت التساؤلات عن الجهود التي تبذلها السلطات لتحسين البلاد من مخاطر الإرهاب خاصة في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الهشة التي تشهدها تونس.

### خالد هدي

تونس - أحييت تونس، الأحد، الذكرى الخامسة للهجوم الإرهابي الذي استهدف مدينة بن قردان في محاولة من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لإقامة "إمارة تابعة لدولة الخلافة" في المدينة.

وبعد 5 سنوات من إحباط هذا المخطط يُسلط الضوء مجددا على جهود السلطات التونسية لوضع حد للتطرف والإرهاب من أجل تحسين البلاد التي تعرف تجاذبات سياسية حادة قد تعطل من الجهود المبذولة في التصدي للإرهاب.

وأكد رئيس الحكومة، هشام المشيشي، أن الحرب على الإرهاب متواصلة، فيما دعت حركة النهضة إلى وحدة وطنية تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وخلال كلمة ألقاها في بن قردان، قال المشيشي إن الحرب على الإرهاب هي "من أولويات عمل الحكومة، التي ستواصل توفير الدعم لقوات الأمن والجيش الوطني، وتعزيز الإمكانيات لمختلف هذه الوحدات".

### مختار بن نصر

الدور الأمني تقدم، لكن هناك نقائص ثقافية وتربوية ودينية

### عبد العزيز القطي

غياب التنمية يشجع على استقطاب الشبكات الإرهابية للشباب

وأوضح أن "ملحمة بن قردان الخالدة أجهضت عملية إرهابية جبانة كانت تهدف إلى زعزعة أمن البلاد واستقرارها وضرب معنويات الشعب التونسي، وبنجاحها ساهمت في شحذ همم التونسيين والتونسيات على القضاء على جنود الإرهاب، وشكلت منطلقا لسلسلة من النجاحات الأمنية والعسكرية في تتبع المجموعات الإرهابية وإفشال مخططاتها وإيقاف عناصرها والقضاء على قياداتها".

## سجلات بين الموالين للسلطة الجزائرية والمعارضة بسبب ملكية «نداء الوطن»

وزير الدولة وسيط الجمهورية كريم بوشن. وخلص إلى أنه "لا شيء تغير في السلطة وفي ممارسات السلطة برحيل الرئيس السابق بوتفليقة، في ظل استمرار مظاهر التعدي والسطو على مقدرات واجتهادات الآخرين من طرف النخبة التي تراهن عليها السلطة للقطيعة مع العهد السابق".

### الناشط علي بن واري أكد أن

حزبه «نداء الوطن» تعرض لسرقة من طرف رموز المجتمع المدني الموالي للسلطة

وكان المستشار الرئاسي قد صرح في لقاء تأسيس النكتل بأن "الرئيس تبون يتقن مثل هذه المبادرات التي تخدم مصلحة المجتمع المدني والشباب"، كما أورد البيان التأسيسي أن المبادرة جاءت بفضل "إسهامات ومقترحات عملية في مواجهة التحديات لتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن الوطني، وتأكيد التلاحم بين الشعب ومؤسسات الدولة، والوقوف في وجه المؤامرات المتوالية التي تستهدف المساس باستقرار البلاد

المسبوق الذي لم ينص عليه القانون، ولكن دون نتيجة، ورغم هذا لم يناس وحوالنا بشتى الطرق الممكنة، ومازال الوضع على حاله مستمرا ومجحفا منذ ست سنوات بالضبط".

ويعتبر حزب "نداء الوطن" واحدا من ضمن العديد من الأحزاب السياسية التي لم تحصل على اعتماده رغم مرور عدة سنوات على تأسيسها، ولم تتمكن من تحصيل موافقة وزارة الداخلية رغم المبادرات الفردية والجماعية التي قام بها مؤسسوها خلال السنوات الماضية.

وكانت قيادة الحزب المذكور من بين الفاعلين في النكتل السياسي المعارض للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ومن بين الموقعين على أرضية تمسقية الحريات والانتقال الديمقراطي التي تأسست في 2013 للوقوف في وجه ما كان يعرف حينها بمشروع الولاية الرئاسية الخامسة ليوتفليقة.

واستعرض بيان الحزب الخطوات والجهود التي بذلها من أجل الحصول على اعتماد وزارة الداخلية، بداية من الاستنجاد برلمانيين لمسألة الحكومة عن أسباب تعطيل الترخيص للحزب، إلى سلسلة الاتصالات برمضان ووزارة الداخلية، ثم طرح الانشغال على مكتب

الحيلة المستخدمة لمل هذا الاعتداء ووضاعة الطريقة تستخدم من طرف مسؤولين في دولة من المفروض تحترم نفسها.. إنها تذكرنا بممارسات فريق بوتفليقة ونظامه المتعفن والعصابة التي تدير شؤون الوطن".

وأضاف "لقد وضعوا اليات بيروقراطية سخيفة لكل طالب لوضع الملف بتحديد موعد عبر الهاتف، لقد حاولنا الخوض في هذا الإجراء غير

وأشار إطلاق التنظيم علامات استفهام حول إمكانية تحوله إلى الحزب السياسي الأول لرئيس الدولة عبد المجيد تبون، كما كان الشأن مع التجمع الوطني الديمقراطي لما تأسس في منتصف تسعينات القرن الماضي، ليكون حزب الرئيس اليامين زروال آنذاك، خلفا لجبهة التحرير الوطني.

وذكر بن واري، في البيان الذي تحصلت "العرب" على نسخة منه، أن



هل دقت ساعة الحسم بين المعارضة والسلطة في الجزائر؟

### صابر بليدي

الجزائر - فجر الإعلان عن تأسيس نكتل "نداء الوطن" في الجزائر برعاية رئاسة الجمهورية سجلات بين أحزاب المعارضة وتحديدا حزب "نداء الوطن" الذي أسسه الناشط والوزير السابق علي بن واري وينتظر الحصول على اعتماد من وزارة الداخلية منذ 2016، والجمعيات والمنظمات المنضوية تحت هذا النكتل المؤيد للسلطة.

واعتبر الناشط السياسي المعارض بن واري أن حزبه "نداء الوطن" تعرض لسرقة سياسية من طرف رموز المجتمع المدني الموالي للسلطة، واتهم المستشار الرئاسي المكلف بملف المجتمع المدني والجانسي الجزائرية في الخارج نزيه برمضان بـ"السطو" على ملكية سياسية هي مشروع حزب سياسي ينتظر اعتماد وزارة الداخلية منذ العام 2015.

وكانت العشرات من الجمعيات والمنظمات المدنية قد أعلنت عن إطلاق نكتل "نداء الوطن" كتظلم أهلي في إطار الديناميكية التي توليها السلطة للمجتمع المدني ليكون شريكا سياسيا لها، وكان على رأس المشرفين على المبادرة المستشار الرئاسي برمضان وقائد "الكشفة الإسلامية" عبد الرحمن حمزاوي.